SPECIAL OLYMPICS
GLOBAL CENTER
FOR INCLUSION IN EDUCATION

الوضع العالمي للدمج في التعليم:

نَعِد ونلتزم

اليوم العالمي للتعليم – 24 يناير 2025

رسالة من د. تيموثي شريفر، رئيس الأولمبياد الخاص

الأصدقاء الأعزاء،

في العام الماضي، وفي الإصدار الأول من التقييم السنوي للدمج في التعليم، تحدثت عن التقدم الذي أحرزناه منذ تأسيسنا عام 1968، فضلاً عن التحديات الكبيرة التي لا تزال تتطلب منا الحراك الفوري كمجتمع دولي. لقد عززت الاستجابة الكبيرة لهذا الخطاب ما كنا نعرفه: التطلع إلى الدمج الحقيقي يتجاوز الحدود والثقافات والأنظمة، وخاصة الحدود التي قد تفرضها المعوقات الذهنية والجسدية.

رغم أن الحكومات حول العالم، وقّعت على إعلانات واتفاقيات تَعِد بإنشاء أنظمة تعليمية شاملة تلبي احتياجات التعليم المتنوعة، إلا أن التحديات ما زالت كبيرة: فوفقاً لليونيسف، فإن الأطفال ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة بنسبة تقارب 50٪ لعدم الالتحاق بالمدرسة، مقارنة بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة. أما الأطفال ذوو الإعاقات الشديدة، فهم أكثر عرضة بنحو أربعة أضعاف لعدم الالتحاق بالمدرسة على الإطلاق. هذه ليست مجرد إحصاءات، بل هي حالة الملايين من الوعود التي نُقضت للأطفال وأسرهم.

والآن، ونتيجة تبني الذكاء الاصطناعي (AI)، والذي نتج عنه إعادة تشكيل مجال التعليم، أصبحنا نواجه خطر إستبعاد الأفراد ذوي الإعاقات الفكرية والتنموية (IDD)—والذين يمثلون 3% من سكان العالم—من الاستفادة من أكثر التكنولوجيات ثورة منذ ظهور الحواسيب الشخصية.

الوضع العالمي للدمج في التعليم:
نَعِد ونلتزم
رسالة من د. تيموثي شريفر، رئيس الأولمبياد الخاص

خلال العام الماضي، وبعد نقاشات مع خبراء الدمج وممثلي الحكومات وكذلك أفراد من ذوي الإعاقات الذهنية أنفسهم، برزت أمامنا **ثلاثة تحديات رئيسة** تتطلب التحرك الفوري.

أولاً، على الرغم من التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في التعليم المدمج، فإن الحكومات تُخفق باستمرار في توفير التمويل الكافي لسياسات الدمج والممارسات القائمة على الأدلة. ويبقى هذا العائق الأكثر أهمّية أمام الدمج، في وقت يتزايد فيه الاعتراف بأن الدمج هو الأفضل للتعليم (يطور التعليم)، حيث يتطلب التغيير التنظيمي التوسع الكبير في سياسات الدمج القائمة على الأدلة—مثل برنامج مدارس الأبطال الموحّدة التابع للأولمبياد الخاص—والذي يعمل كمحفّز إيجابي في هذه الأنظمة.

ثانياً، أدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى خلق فرص وتحديات فيما يتعلق بدمج الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية في أنظمة التعليم. ففي حين يرى المعلمون وأولياء الأمور إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تجارب تعلم أكثر إتاحةً وتخصيصاً، فإنهم يشعرون بالقلق إزاء الخطر الحقيقي المتمثل في أن هذه الثورة التقنية قد تؤدي إلى تعميق الفجوات الحالية، مما قد يزيد من تأخرهم التعليمي. ولتجنب هذه النتيجة، يتعين اتخاذ إجراءات مباشرة لضمان دمج مجتمع ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية والتعاون الهادف معهم. وفي حين تعهدت دول مجموعة السبع مؤخراً بضمان وصول ذوي الإعاقة إلى التقنية بأسعار مناسبة ، فإنه يتعين علينا جميعاً أن نحملها مسؤولية ضمان اثمار هذه الالتزامات لنتائجَ ملموسة.

وأخيراً، في حين أن بناء القدرات الخاصة بالدمج لدى المعلمين وقيادات المدارس أمر بالغ الأهمية لتسريع عملية تحسين الخدمات، فإن الحكومات وأنظمة التعليم تفتقر إلى أطر عمل واضحة تقدم تعريفاً دقيقاً لمفهوم"الدمج". هذا التحدي يعيق إدراج ممارسات الدمج في أساليب التدريس وممارسات الفصول الدراسية الدامجة، وكذلك برامج التدريب والتطوير المهني للمعلمين. وبناءً على خبرتي الحياتية كمعلم فقد شهدت هذا التحدي بنفسي. وقد بدأت حركة الأولمبياد الخاص في معالجة هذا التحدي، بالشراكة مع مختبر النهج البيئية للتعلم الاجتماعي والعاطفي بكلية الدراسات العليا للتربية في جامعة هارفارد ومركز "كاست" (المعروف سابقًا بمركز التكنولوجيا التطبيقية الخاصة).

و بينما نحن بصدد تقييم حالة الدمج في التعليم، نوجه هذه الرسالة تضامناً مع ملايين الآباء والأشقاء والأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية (IDD)، الذين حُرموا لفترة طويلة من حقهم في التعليم بكرامة. **وننضم إليهم في تحدي المسؤولين والمعلمين وقادة المجتمع للوفاء بوعودهم: دعوا كل طفل يأتي إلى المدرسة ويشارك فيها بأقصى قدراته**. دعوا كل طفل يأتي إلى المدرسة ليتعلم. اختاروا أن تدمجوا (تشملوا) جميع الأطفال، دون استثناء.

التعليم الدامج: التغيير الإيجابي المنتظر ولما لا نستثمر فيه؟

حركة الأولمبياد الخاص تنتشر يومياً في أنحاء العالم. مهمة برامجنا الرياضية هي تغيير الاتجاهات وتعزيز الدمج. ولكن عندما نلتقي بقادة الحكومات والمنظمات الدولية، يعمل العديد منهم على إصلاح أنظمة التعليم، أو التخطيط لاستجابات إنسانية معقدة، أو رسم مسار لبلادهم للانتقال من الركود إلى الازدهار—غالباً ما أسمع السؤال: "لماذا الرياضة؟"

للوهلة الأولى، قد لا تبدو الرياضة أولوية في مجال التعليم، خاصة في ظل وجود مدارس متهالكة، ونقص في المعلمين، وفصول دراسية مكتظة. ومع ذلك، تختار حركتنا الرياضة لسبب رئيسي: لا شيء آخر أثبت فعاليته مثل الرياضة في إزالة حواجز التحيز والجهل والإهانة، وفي الوقت نفسه تعزيز قيم الكرامة والدمج المجتمعي (التناغم المجتمعي). ولمجتمعنا، فإن تغيير المعتقدات هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو تغيير كل شيء آخر. لهذا نختار الرياضة.

الوضع العالمي للدمج في التعليم:
نَعِد ونلتزم
رسالة من د. تيموثي شريفر، رئيس الأولمبياد الخاص

الأدلة التي تدعم دور الرياضة واضحة أيضاً. فالرياضة يمكنها أن تغير القلوب والعقول والسلوكيات. في الرياضة، نتعلم أن نركز على القدرات، وليس الإعاقات؛ وعلى العمل الجماعي، وليس العزلة؛ وعلى التعاطف، وليس الاستبعاد. لقد عملت فرقنا مع باحثين من كلية الدراسات العليا في التربية بجامعة هارفارد للمساعدة في تحديد الصفات العاطفية والسلوكية الحاسمة التي يمكن أن تظهر كـ"عقلية وسلوكيات شاملة"—وهي مزيج من التعاطف، وتبني وجهات النظر المعرفية، والتصرف بشجاعة، وتعزيز قيمة الكرامة الإنسانية العالمية. عندما نجمع الطلاب في فرق الأولمبياد الخاص الموحدة—التي تضم طلابًا ممن لديهم إعاقات وهؤلاء ممن بدون إعاقات ذهنية—يتم تعلم وممارسة الممارسات العقلية والسلوكيات الدامجة، والنتيجة مذهلة: يتعلم الشباب بشكل تلقائي رؤية الكرامة والقيمة الكامنة في كل شخص. يروون الإنسانية المشتركة ويصبحون مدافعين عنها أيضًا. هذا يغير كل شيء.

ولهذه الأسباب، فإننا ندرك أن برامج الأولمبياد الخاص ، تصبح "محفزاً إيجابياً" على نطاق واسع من شأنه أن يحدث تغييراً في ثقافات المدارس على نحو يحفز التنمية الاجتماعية والأكاديمية وهذا ليس مجرد اعتقاد شخصي؛ ففي العام الماضي، تعاونت الأولمبياد الخاص مع مركز مؤسسة بروكينجز للتعليم الدامج ووصندوق الشراكة العالمية للتعليم لتنظيم ندوة عالمية لبحث دور الدمج في تحول أنظمة التعليم على نطاق واسع. وقد جمعت هذه الندوة صناع السياسات والباحثين والممارسين والمتعلمين من ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية لاستكشاف كيفية مساهمة ممارسات الدمج، مثل الرياضة، في إعادة هيكلة بيئات التعلم وتعزيز سهولة الوصول إلى التعليم.

اكتشفنا أن الحكومات تكتفي بـ"الحديث الأجوف" على مستوى السياسات، لكنها لا "تترجم الأقوال إلى أفعال" من خلال تمويل البنية التحتية الاجتماعية التي تخلق اتجاهات وعقليات دامجة. وفي العديد من الحالات، تتبنى الدول سياسات تعليمية دامجة تستهدف على وجه الخصوص الأطفال ذوي الإعاقة لكنها تواصل الاعتماد على أنظمة التفريق والعزل. وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان التي تمر بأزمات إنسانية أو صراعات، حيث يواجه الأطفال ذوو الإعاقة حواجز معقدة من شأنها إقصائهم بشكل دائم من فرص التعلم دون تدخل مبكر. ينطبق الأمر ذاته على البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية المتقدمة كذلك. **ويكاد يكون من المستحيل تغيير الاتجاهات والمواقف في ظل استمرار سياسات التفريق والعزل.**

هذا الأسلوب غير فعال في الإصلاح ويفشل في بناء أنظمة تعليمية دامجة تعالج قضايا الإنصاف والجودة وتمكين المتعلمين بمختلف قدراتهم. كما أنه يعكس فهمًا محدودًا لكيفية استفادة جميع المتعلمين من الإدماج، وليس فقط أولئك الذين يواجهون تحديات تعليمية. **لهذا السبب تعمل العديد من الأطراف المعنية على تجاوز هذه الرؤية اللاشمولية من خلال إعادة تعريف الدمج كركيزة أساسية للتغيير النظامي الذي يؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية لجميع الطلاب.**

مفهوم التغيير النظامي:
هو أساس هدف التنمية المستدامة رقم ٤ للأمم المتحدة (SDG 4) وهو في صميم وعدها بعدم ترك أي شخص خلف الركب. السياسات الدامجة أمر ضروري للقضاء على جميع الحواجز التي تؤدي إلى الاستبعاد في التعليم. الحاجة إلى التحول النظامي تنعكس في التعليق العام رقم ٤ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يوجه هذا المفهوم عمل الأولمبياد الخاص، مؤكداً على ضرورة تقديم الدعم العملي للدول لتحديد وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحويل أنظمتها التعليمية بما يتماشى مع التزاماتها في مجال التعليم الدامج.

ألهمتني كلمة ياسمين شريف، المديرة التنفيذية لمبادرة "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، خلال الندوة العالمية. حيث أكدت أن الاستثمار في التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات يساعد في بناء أنظمة تعليمية أكثر مرونة وإنصافاً على المدى الطويل. وأشارت إلى أن تعليم الأطفال ذوي الإعاقة في البيئات غير المستقرة ليس رفاهية يمكن تأجيلها حتى تحل أوقات أكثر استقرارًا—بل هو حق أساسي يصبح أكثر إلحاحًا خلال الأزمات. واختتمت كلمتها بتأكيد دعوة الأولمبياد الخاص للحكومات الوطنية لتخصيص 3% من تمويل التعليم المحلي لممارسات الدمج في المدارس المبنية على الأدلة مشيرة إلى أن هذه النسبة تمثل "حدًا أدنى متواضعًا" يمكن للحكومات تحقيقه بسهولة مع حثها على تبني طموحات أعلى.

لقد أضاف لنا هذا الحوار رؤية جديدة ساعدتنا على إعادة النظر في الوضع الراهن حيث غالباً ما تُستبدل سياسات التعليم الدامج بالممارسات الفعلية، كما ألهمنا لتجديد التزامنا بتطوير الأدوات والتدريبات اللازمة لتحويل سياسات التعليم إلى ممارسات دامجة على أرض الواقع.

الذكاء الاصطناعي والدمج: الفرص والمخاطر في نقطة التحول

يمتلك الذكاء الاصطناعي (AI) القدرة على معالجة التحديات الكبرى في مجال التعليم، وابتكار ممارسات تدريسية جديدة، وتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4). ولذا فمن الأهمية بأي مكان أن يركز كل من يشارك في دعم الذكاء الاصطناعي في التعليم على إمكاناته في تقليل الفجوات في الوصول إلى المعرفة للأطفال الأكثر عرضة للضرر، مع ضمان أن يظل هذا الذكاء الاصطناعي في متناول الجميع دون أن يعمق الفجوات التكنولوجية.

تحسين وصول الطفل إلى التقنيات المساعدة يمكن أن يكون محركًا للتنمية الاقتصادية، حيث يُقدّر أن ذلك قد يُدر دخلاً إضافياً يقدر بـ 100,000 دولار أمريكي خلال حياة الفرد. ومع ذلك، فإن 10% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول منخفضة الدخل يمكنهم الوصول إلى الدعم المطلوب.

ومن هنا، تقف تلك التقنية الثورية عند مفترق طرق: حيث إنها قد تؤدي إما إلى تمهيد الساحة أمام الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية والتنموية، أو إلى تفاقم الفروق الحالية. وتدعم منظمتنا الدمج في التعليم على مستوى العالم، وترى في هذه الآونة وعدًا كبيرًا وخطرًا جسيمًا. ولفهم التداعيات كاملة، فقد أجرى المركز العالمي للدمج في التعليم التابع للأولمبياد الخاص بحثاً رائداً — وهو أحد الدراسات الأولى التي شملت أصوات المعلمين، وأولياء الأمور والطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية—حول الاتجاهات نحو الذكاء الاصطناعي. وفي حين أن النتائج تبشر بالأمل، فانها تثير الحذر في نفس الوقت.

الوضع العالمي للدمج في التعليم:
نَعِد ونلتزم
رسالة من د. تيموثي شريفر، رئيس الأولمبياد الخاص

يعتقد ثلث المعلمين فقط أن مطوري الذكاء الاصطناعي يأخذون في اعتبارهم احتياجات وأولويات الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية في الوقت الحالي.

يعتقد 64% من المعلمين و 77% من أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية أن الذكاء الاصطناعي سيساهم في تعزيز الفصول الدراسية الدامجة وتقليص فجوات التعليم.

يعبر كل من المعلمون (78%) وأولياء الأمور (66%) عن قلقهم بشأن قدرة الذكاء الاصطناعي على استبدال الاتصال البشري الحقيقي.

المصدر: المركز العالمي للأولمبياد الخاص للدمج في التعليم

فمن ناحية، يدرك المعلمون وأولياء الأمور إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحويل التعليم للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية. حيث يعتقد ما يقرب من ثلثي المعلمين وأكثر من ثلاثة أرباع الآباء أن الذكاء الاصطناعي يمكنه خلق فرص تعليمية أكثر سهولة، بالإضافة إلى تحسين الفرص في مجالي الصحة والرياضة. وهم يرون الأمل في قدرة الذكاء الاصطناعي على تبسيط الدروس، وتكييف المناهج الدراسية، وجعل المعلومات أكثر سهولة للوصول، وهي فوائد يمكن أن تساعد في اذابة الحواجز طويلة الأمد التي تعيق الدمج.

لكن البحث يكشف أيضًا عن مخاوف عميقة. فإن العديد من المعلمين وأولياء الأمور كانوا قلقين من فقدان الترابط الإنساني في المدارس، وهو عنصر أساسي لتعزيز الدمج وتحسين جودة التعليم للجميع. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن ثلث المعلمين فقط يعتقدون أن مطوري الذكاء الاصطناعي يأخذون في الاعتبار حاليًا احتياجات الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية.

كما يقلق كل من الآباء والمعلمين من أن نماذج الذكاء الاصطناعي، التي يتم تطويرها دون تمثيل كافٍ للأفراد ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية، قد تؤدي فقط إلى الاستمرار في الاستبعاد.

الخطر واضح: فبدون اتخاذ إجراءات مدروسة، قد يتم استبعاد الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية (IDD) مرة أخرى ،وهم يمثلون 3% من سكان العالم.

و على مدار العام المقبل، سيعمل الأولمبياد الخاص مع شركات الذكاء الاصطناعي الرائدة لفهم أفضل لكيفية تصميمها لتلبية احتياجات المتعلمين المتنوعين، ولتحفيز تركيز أكبر واستثمارات أوسع في التكنولوجيا التي تكون في متناول مجتمعنا— وبالتالي جميع المجتمعات.

الجهود العالمية نحو الدمج في التعليم: التطور واتساع الفجوات

في أكتوبر 2024، حظيت رئيستنا التنفيذية ماري دافيس بشرف حضور أول اجتماع لوزراء الدول السبع حول الدمج والإعاقة، والذي استضافته إيطاليا. ولقد جمع هذا الملتقى التاريخي مسؤولين حكوميين، وقادة المجتمع المدني، وخبراء من دول مجموعة السبع، ومراقبين من دول مثل كينيا وجنوب إفريقيا وتونس وفيتنام. واختتمت القمة بالتوقيع على ميثاق سولفاجنانو، الذي يلزم مجموعة الدول السبع بتعزيز دمج ذوي الإعاقة في التعليم والتوظيف وغيرها من القطاعات الحيوية. ويمثل إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق ذوي الإعاقة داخل إطار عمل مجموعة الدول السبع خطوة بارزة على مسار التقدم.

ولكن، كما أكدت ماري، ينبغي ألا يكون اجتماع الوزراء بشأن الدمج والإعاقة هو الأخير. ولقد عمل القادة الملهمون، مثل سارة مينكارا، المستشارة الخاصة السابقة للولايات المتحدة بشأن الحقوق الدولية لذوي الإعاقة، وأليساندرا لوكاتيلي، وزيرة الإعاقة بإيطاليا، على تعزيز دمج ذوي الإعاقة من خلال مجموعة الدول السبع وعدد متزايد من المحافل متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة العشرين، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وهذا اتجاه واعد نشيد به ونلتزم بدعمه واستدامته.

هذا وقد أكدت مبادرات عالمية أخرى في الآونة الأخيرة، مثل قمة الأمم المتحدة لنهضة التعليم، والذكرى الثلاثين لقمة بيان سالامانكا و القمة العالمية للإعاقة المقبلة، على أهمية الدمج في التعليم.

ويتطلب التغيير التنظيمي المتصور في تلك المنتديات بيانات جيدة، مما يعزز التحدي المستمر الذي تفرضه الفجوة طويلة الأمد في جودة وتوافر البيانات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة. وعلى أية حال، فإنه يجري التعامل مع هذا العائق تدريجيًا من خلال تطوير أدوات جديدة لجمع البيانات، مثل نموذج أداء الوظائف لدى الأطفال الذي طورته اليونيسف ومجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة.

ويتعين تحفيز الدول لاستخدام تلك الأدوات لجمع البيانات حول حالة الأطفال ذوي الإعاقة والتي من شأنها أن تساعد في توجيه الإجراءات لضمان حق كل طفل في الحصول على التعليم الجيد. ويشكل توافر البيانات وقدرة الدول على فرض الرقابة الصارمة على التحسينات النوعية للأطفال ذوي الإعاقة تطورات واعدة للمجتمع المتنامي من المعلمين والعلماء والمسؤولين الحكوميين الذين يسعون إلى تنفيذ إصلاحات أكثر طموحًا.

ويعكس التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف بشأن الأطفال ذوي الإعاقات التنموية وتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم 5\2024 الاهتمام المستمر بالدمج في التعليم وتغيير السياسات اللازمة لتعزيز هذا الدمج. ومن المشجع أن الدول قد بدأت اتخاذ خطوات إيجابية لمعالجة احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية، بما في ذلك دعم التحول التدريجي في الاتجاه نحو الدمج والأخذ بزمام المبادرة لتحسين التمويل المحلي للتعليم.

إن تمويل الدمج ليس مجرد تكلفة، بل استثمار يحفز الناتج المحلي الإجمالي ويقوي الاقتصاد. ولقد نشر المركز العالمي للأولمبياد الخاص من أجل الدمج مؤخرًا، دراسة أظهرت أن الدمج في التعليم يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية أعلى، وتحسين الرفاهية الاجتماعية والعاطفية، ويوفر صحة عقلية وجسدية أفضل للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية وغيرهم. وعلى وجه الخصوص، تظهر الأدلة أن كل سنة إضافية من التعليم تعود بعائد من الأجور يصل إلى 25% للمتعلمين من ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، في بوركينا فاسو ورواندا والسنغال وغامبيا، يكسب البالغون من ذوي الإعاقة الذين أكملوا بعض التعليم الابتدائي عوائد أجور أعلى بنسبة تصل إلى 56%.

التحليل العام واضح: رغم أن المنصات والإطارات العالمية أثبتت أن الدمج قابل للتحقيق، إلا أن الحكومات لم تفِ بعد بوعودها. وعليه، لقد بات التحرك الآن ضروريًا وقابل للتحقيق من خلال تنفيذ الأولويات التي طالما نادت بها الأولمبياد الخاص على مدار عقود:

- تدريب المعلمين والمدربين على ممارسات الدمج.
- تمكين الشباب ليكونوا عوامل تغيير في تعزيز الدمج.
- تغيير ثقافة العقول وتبني الممارسات الدامجة في الفصول الدراسية وعلى أرض الملعب.
- إشراك الآباء وقادة المجتمع كعوامل فاعلة في تعزيز الدمج.
- تشجيع جميع الأطفال على المشاركة في اللعب والتدريب معًا منذ الصغر.

التغلب على العوائق: التطور الوطني في التعليم الدامج

لا يوجد نظام متابعة شامل يتيح لنا رصد ومتابعة معدل التقدم المُحرَز على مستوى الدمج في جميع أنحاء العالم. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا تزال هناك فوارق جلية في التعليم. ويرجع تفاقم هذه الأزمة إلى النقص العالمي في أعداد المعلمين الذي يصل إلى 44 مليون معلم، وهي أزمة تحد من جودة التعليم ومخرجات تعلم الطلاب. كما أن الاستثمار الوطني والدولي في التعليم يتراجع إلى جانب تراجع المساعدات الأجنبية المخصصة للتعليم.

وتتفاقم هذه التحديات بسبب الركود الاقتصادي، والتغير المناخي، والأزمات الصحية العالمية، والصراعات، والهجرة والضعف العام. والأمر المؤسف هو أن الأطفال ذوي الإعاقة يتحملون تداعيات تلك التحديات بمعدلات عالية غير متناسبة. علاوة على ذلك، ومع تراجع التعليم على قائمة الأولويات العالمية، فإن الزخم الذي استمر لعقود من أجل التعليم الدامج يواجه خطر التوقف.

ومع ذلك، تلوح في الأفق نقاط مضيئة ونماذج تستحق المحاكاة والتي تثبت أن الدمج الاجتماعي أمر ممكن وسهل المنال.

فإذا نظرنا في البداية نحو الشرق الأوسط، لوجدنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد برزت كدولة رائدة في الدمج. فمنذ دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص 2019 في أبوظبي، وتحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، نجحت دولة الإمارات في تحويل نهجها نحو الدمج في التعليم، متعهدة بتنفيذ برامج برنامج مدارس الأبطال الموحّدة التابع للأولمبياد الخاص في جميع المدارس الحكومية. حيث توفر كذلك استراتيجية أبوظبي لأصحاب الهمم، والتي يشكل الدمج التعليمي أحد ركائزها الأساسية، إطار عمل دامج يؤكد على التعلم التخصصي، وتدريب المعلم قبل الالتحاق بالخدمة، والتعلم المهني المستمر، والتعاون بين الكوادر التعليمية، والأسر والمجتمعات.

ولقد جمعت قمة المركز العالمي للدمج في التعليم التابع للأولمبياد الخاص الذي عقده مؤخرًا في أبو ظبي بين كوادر تعليمية من أكثر من 33 دولة لمشاركة هذا النموذج ومناقشة ممارسات، وبحوث وسياسات الدمج الأخرى.

وتتعامل **الإمارات العربية المتحدة** بجدية مع الاحتياجات التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية المعروفين بالإمارات بمسمى "أصحاب الهمم" – من خلال التركيز على تدريب المعلمين قبل الخدمة والتعلم المهني المستمر، بما في ذلك من خلال مبادرة ناشئة من قبل وزارة التربية والتعليم لتقديم فرص تدريبية للمعلمين حول الدمج. وبشكل منفصل، تعمل دائرة التعليم والمعرفة في إمارة أبو ظبي على ضمان أن يحصل المعلمون في المدارس الخاصة على فرص التعلم المهني المستمر في التربية الدامجة من خلال سياسات الدمج الجديدة، المقرر تنفيذها في العام الدراسي 26\2025. كما تتولى مؤسسات التعليم العالي والقطاع الثالث المشارك مسؤولية الدمج: حيث تتطلب كلية الإمارات للتطوير التربوي التركيز على الدمج في برامج تدريب المعلمين والتعلم المهني المستمر، بينما يركز برنامج "تآلف" لتدريب المعلمين الذي أطلقته مؤسسة الجليلة، بشكل خاص على تعزيز الدمج في العملية التعليمية من خلال التزامها بتدريب المعلمين وتوفير فرص التعلم المهني. تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا رائدًا في كيفية تمكين الدول من توسيع نطاق تطبيق ممارسات الدمج في التعليم.

وفي إفريقيا، بدأت **سيراليون** سياسة وطنية حول الإدماج الجذري في المدارس من خلال خطة تنفيذية لمدة خمس سنوات (2021—2026) تستهدف الطلاب المعرضين للتهميش، بما فيهم الأطفال ذوي الإعاقة، وتضع الدمج في قلب نظام التعليم، بهدف إفادة جميع المتعلمين والمجتمع ككل.

وفي تشاد، قامت اليونيسف بتنفيذ تدخلات لدمج ذوي الإعاقة من خلال تطوير خطط تعلم مخصصة لدعم مشاركة وتعلم 200 طالب من ذوي الإعاقة. وتثبت هذه التجربة كيفية تعزيز وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم أثناء الطوارئ المعقدة من خلال الخدمات الموجهة (على سبيل المثال: إعادة التأهيل، الدعم النفسي)، ودمج ذوي الإعاقة (مثل: تدريب المعلمين في التعلم الدامج وتحسين إمكانيات الوصول).

وفي منطقة المحيط الهادي بآسيا، أعلن الدكتور محمد معزو رئيس المالديف أن إدارته ستتولى الأولوية للطلاب ذوي الإعاقة. ولقد أدى هذا إلى إجراءات ملموسة من قبل وزارة التعليم بالشراكة مع اليونيسف والبنك الدولي، والتي أدت إلى جمع ٩.٥ مليون دولار أمريكي من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم لضمان نهج أكثر عدلًا وأكثر إدماجًا لذوي الإعاقة في التعليم والتعلم.

تدعم مبادرة التعليم الدامج من البنك الدولي والعديد من الجهات المانحة جهود تعزيز التعليم التي تبذلها إثيوبيا لصالح الطلاب ذوي الإعاقة. حيث أدت هذه الشراكة إلى تطوير 800 مركز موارد للدمج في التعليم في جميع أنحاء الدولة، والتي تقدم موارد تعليمية حول الدمج التربوي فضلًا عن أجهزة مساعدة ودعم متخصص للمدرسين. وتخطط الدولة لتأسيس 600 مركز إضافي في العام القادم.

وفي عام 2024، بدعم من اتحاد المعاقين في الصين، أكملت حوالي 650 مدرسة تدريب المدارس الموحدة ونفذت مبادرات موحدة في 600 مركز اجتماعي. وشارك أكثر من 100,000 شخص في هذه الأنشطة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز الدمج وخلق بيئات أكثر إنصافا وشمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية.

برنامج نجاح جميع الأطفال الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID يتعاون عن كثب مع حكومة دولة أوزبكستان لتعزيز الدمج في التعليم من خلال تمكين المجتمعات المحلية، بمشاركة جميع المدرسين في تعليم جميع الأطفال، والتركيز على أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، **تقوم** مبادرة "المدارس المفتوحة" التي أطلقتها باراجواي بتغيير المشهد التعليمي والمجتمعي من خلال الأنشطة الرياضية والثقافية والقيادة الشبابية، بما يغرس ثقافة الاحترام والتعاطف نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

منظمة الدول الأمريكية (OAS) حققت أيضاً تقدماً ملحوظاً من خلال إدراج الإعاقة في مؤشراتها الرياضية للتنمية، وهو إنجاز طالما دعت إليه منظمات المجتمع المدني مثل الأولمبياد الخاص. توفر هذه الأطر أدوات مهمة لرصد التغيير، على الرغم من أنها تسلط الضوء على تقدم جزئي بدلاً من إصلاحات شاملة وتحولية.

> **لم يتم بناء ثقافة الاستبعاد في يوم واحد، ولن يتم تفكيكها في يوم واحد.**
>
> د. تيموثي شريفر، رئيس الأولمبياد الخاص

الخاتمة

إن هذه التطورات، رغم أنها مشجعة، يجب أن ينظر إليها في سياق التغيير الجيلي. فثقافة الاستبعاد لم تُبنَ في يوم واحد، ولن يتم تفكيكها في يوم واحد أيضاً. إن التقدم نحو تحول جذري في أنظمة التعليم يتطلب تحركاً عاجلاً ومنسقاً تقوده الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ولإحداث تحول حقيقي في أنظمة التعليم وتحقيق الدمج الشامل لجميع المتعلمين.

يجب علينا أن نضمن:

- التزاماً حقيقياً من المسؤولين، مدعوماً **بقادة ملهمين وتمويل قوي**.
- اعتماد **معايير تنفيذ صارمة** لضمان الالتزام بممارسات قائمة على الأدلة؛
- التركيز على **تدريب وتوجيه المعلمين** وتمكين الكوادر والقيادة الإدارية في المدرسة لمعالجة العقبات طويلة الأمد والتي تحول دون تحقيق الدمج في التعليم.
- **تمكين الكوادر الشابة** من تولي قيادة قضايا الدمج في التعليم وأن يصبحوا قادة التغيير في مجتمعاتهم.
- **وضع احتياجات الشباب ذوي الإعاقة على رأس أولويات ثورة الذكاء الاصطناعي**، مما يتيح لتلك التكنولوجيا إفادة جميع المتعلمين ومعالجة فوارق الوصول إلى التعليم.
- **التحسين الفوري لعمليات جمع البيانات العالمية** بشأن الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية، ولا سيما الأطفال الذين تم إقصائهم والمتأثرين بالكوارث الإنسانية. وفي هذا السياق، أخطط أن أصدر تقريرًا في العام القادم عن تطور التركيز العالمي على الفجوات البحثية والقيود التي تلقي بظلالها على قدرة الدول على قياس دمج الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية في أنظمة التعليم.

والأهم من كل ذلك، يجب أن نحول كلماتنا إلى أفعال فورية وقابلة للقياس. **يجب أن يشمل التعليم كل الأطفال، دون استثناء أو إهمال لأحد. فقط بهذه الطريقة نضمن أن تتحول الوعود إلى إنجازات ملموسة.**

في الأولمبياد الخاص، نقدم نموذجاً يجمع بين البساطة والإبداع. لا نركز على تحديد من هو الأفضل؛ بل نركز على مساعدة كل رياضي في تحقيق أفضل ما لديه. في هذا السياق، تصبح الرياضة وسيلة لتعزيز القيم مثل الجهد، المرونة والنمو الشخصي. عندما نتبنى هذا المنظور، نتوقف عن رؤية الاختلافات على أنها عوائق، وبدلاً من ذلك نرى القدرات الرائعة التي يمتلكها كل فرد.

لدينا الكثير لنقوم به، ولكن يجب أن نتحرك الآن ونلهم الآخرين للتحرك معنا من خلال العمل. فاليوم، يمكننا مساعدة الحكومات على ترجمة الالتزامات العالمية إلى تحسينات ملموسة في ممارسات الفصول الدراسية.

هذا العام، أدعوكم للاستمرار في تحدي ممارسات الاستبعاد في مجتمعاتكم، ودعم المبادرات الدامجة في الملاعب والفصول الدراسية، والانضمام إلينا لضمان أن تخدم التطورات التكنولوجية والتعليمية القادمة المتعلمين على اختلاف قدراتهم.

لا يزال طريق الدمج طويلاً، لكنه يصبح أكثر وضوحًا مع مرور الوقت. شكراً لانضمامكم إلينا لتحقيقه بكل الأمل والعزيمة والإصرار.

د. تيموثي شريفر،
رئيس الأولمبياد الخاص

الشكر والتقدير:

أود أن أعبّر عن خالص الشكر والتقدير للخبراء الدوليين المذكورين أدناه على إسهاماتهم القيمة في صياغة هذا الخطاب:

مانوس أنطونينيس, دفل – مدير، تقرير رصد التعليم العالمي، اليونسكو.

ريتشارد إنجرام – مستشار تعليمي، اليونسكو.

ميشيل كيلي، دكتوراه – أستاذة مشاركة، أخصائية علم النفس السلوكي، كلية الإمارات للتطوير التربوي.

أسما مالادوالا – اختصاصية التعليم، والقيادة العالمية، الإعاقة والدمج في التعليم، اليونيسف.

دراجانا سريتينوف، دكتوراه – مستشارة التنمية الدولية.

ديان ريتشلر – منسقة، الزمالات الدولية للسياسات، مؤسسة جوزيف ب. كينيدي الابن.

جاكلين جودل، دكتوراه – رئيسة قسم الشباب والتعليم العالمي ، الألعاب الأولمبية الخاصة الدولية.

مُلَخص التقدم الوطني

اتخذت هذه البلدان خطوات إيجابية في عام 2024 لتعزيز التزامها بالدمج في التعليم، مما يظهر أن التطور ممكن وقابل للتحقيق.

قامت الإمارات العربية المتحدة بتعزيز تركيزها الوطني على تدريب المعلمين على الممارسات الدامجة، مما أرسى نموذجًا حول كيفية تمكين الدول من توسيع نماذج التعليم الدامج.

بدأت سيراليون في تنفيذ سياسة وطنية للدمج الكلي في المدارس، مما جعل الدمج في صميم النظام التعليمي.

قامت الصين بتدريب 650 مدرسة وشارك أكثر من 100,000 شخص في مبادرات موحدة للدمج.

تقدمت أوزبكستان في مجال التعليم الدامج من خلال تمكين المجتمع وتدريب المعلمين عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

عملت تشاد مع اليونيسف لتنفيذ خطط تعلم فردية للطلاب ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية، مما وضع نموذجًا للدمج في حالات الطوارئ المعقدة.

دمجت منظمة الدول الأمريكية الإعاقة في مؤشرات الرياضة، مما ساهم في تطوير أدوات مراقبة التنمية.

أسست إثيوبيا 800 مركز موارد للتعليم الدامج، مع خطط لإنشاء 600 مركز آخر.

حصلت جزر المالديف على ٩.٥ مليون دولار أمريكي لتعزيز العدالة التعليمية والدمج للطلاب ذوي الإعاقة.

حولت باراغواي مشهدها التعليمي من خلال مبادرتها "المدارس المفتوحة"، مما يعزز ثقافة الاحترام تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتنموية من خلال الرياضة والأنشطة الشبابية.